دور التكنولوجيا المالية في تطوير المعاملات المصرفية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2016-2023

The role of financial technology in developing banking transactions- A Case Study of Algeria during the period 2016-2023

زورة بوهراوة[1]
مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات
جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
bouhraouazoura@yahoo.fr

فاطمة مانع
مخبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات
والإبداع، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف
f.mana@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/25 ؛ تاريخ القبول: 2025/06/10

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التكنولوجيا المالية على تطوير المعاملات المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2023. تركز الدراسة على تحليل كيفية توظيف التقنيات المالية الحديثة في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

أظهرت نتائج البحث ، وجود زيادة كبيرة في عدد المعاملات المالية عبر الانترنت في الجزائر خصوصا بعد سنة 2019، مما يُظهر تحولا هيكليا في طريقة إدارة الأفراد والشركات لمعاملاتهم المالية، انتج هذا التطور تسريع العمليات المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية و تقليل اكتظاظ الزبائن في المناسبات والمواسم عن المؤسسات المصرفية. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن التكنولوجيا المالية ستواصل أداء دورها الحيوي في تطوير المعاملات المصرفية في الجزائر، مع ضرورة تعزيز السياسات الأمنية لضمان حماية بيانات المستخدمين والحفاظ على ثقة العملاء. مع ذلك، يوجد بعض التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية، أبرزها مشكلات الأمان السيبراني وحماية البيانات.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، المعاملات المصرفية، الدفع الالكتروني

تصنيف JEL: G21، E42، O33

Abstract:

This research paper aims to study the role of financial technology (FinTech) in the development of banking transactions in Algeria during the period from 2016 to 2023. The study focuses on analyzing how modern financial technologies are employed to improve the efficiency of banking operations and increase the ease of access to financial services.

The research results showed a significant increase in the number of online financial transactions in Algeria, especially after 2019, indicating a structural shift in how individuals and companies manage their financial transactions. This development has led to the acceleration of banking

[1] المؤلف المراسل: زورة بوهراوة.

processes, a reduction in operational costs, and a decrease in customer congestion at banking institutions during events and seasons. The study also concluded that FinTech will continue to play its vital role in developing banking transactions in Algeria, with the need to strengthen security policies to ensure the protection of user data and maintain customer trust. However, there are some challenges facing banking institutions, most notably cybersecurity issues and data protection.

Keywords: Financial technology, Banking transactions, Electronic payments
Jel Classification Codes : G21, E42, O33

مقدمة

أصبحت التكنولوجيا المالية (FinTech) جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الحديث، حيث تعتمد على استخدام التقنيات الرقمية مثل الصرافات الألية و تطبيقات الهواتف الذكية، و تهدف هذه التكنولوجيا إلى تسهيل العمليات المالية وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والأمان في المعاملات.

من ناحية أخرى، تعد المعاملات المصرفية جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية اليومية، حيث تشمل الإيداع والسحب والتحويلات والمدفوعات، ومع تزايد الاحتياجات المالية للأفراد والشركات، أصبحت المؤسسات المالية مطالبة بتقديم خدمات أسرع وأكثر موثوقية. لذلك، تسعى هذه المؤسسات إلى تبسيط الإجراءات وزيادة كفاءة التعاملات لتلبية متطلبات العملاء المتزايدة.

في هذا السياق، يأتي دور التكنولوجيا المالية ليشكل نقطة تحول في قطاع المعاملات المصرفية، لاسيما في الجزائر. فمن خلال اعتماد الحلول الرقمية المبتكرة، تمكنت المؤسسات المالية الجزائرية من تحسين جودة خدماتها وتقديم تجارب مصرفية تواكب التطور التكنولوجي العالمي، فلقد ساهمت التكنولوجيا المالية في جعل العمليات المصرفية أكثر مرونة وأمانًا، مما يعزز من رضا العملاء ويحفز الابتكار في القطاع المالي.

إشكالية الدراسة

على ضوء ما تقدم، تبرز الإشكالية الرئيسية التالية: إلى أي مدى تطور استخدام تكنولوجيا المالية في الجزائر؟ وما انعكاسات ذلك على المعاملات المصرفية خلال الفترة 2016-2023؟

للإجابة على هذا التساؤل، نطرح مجموعة من الأسئلة الجزئية التي سنجيب عليها في بحثنا هذا:

- ما هي التكنولوجيا المالية ومزاياها؟

- ماهي المعاملات المصرفية والوظائف التي تقدمها؟
- ماهي أهمية القطاع المصرفي؟
- ما هو واقع المعاملات المصرفية في الجزائر؟

من أجل الإجابة على هذاالاسئلة تم تقسيم البحث إلى جزأين كما يلي:

- **جزء أول** يتضمن الإطار النظري للتكنولوجيا المالية والمعاملات المصرفية، حيث يتم التطرق فيه لمفهومها من قبل الأكاديميين والمؤسسات المالية الدولية مع إبراز أهم نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما. من جهة أخرى، كما سيتم تناول المعاملات المصرفية وأهم وظائفها بالإضافة لأهمية القطاع المصرفي.
- **جزء ثاني** يتضمن دراسة تطبيقية حول واقع المعاملات والخدمات المصرفية في الجزائر. يتم التطرق فيه لخدمات الدفع عبر الأنترنت وخدمات السحب من الصراف الآلي، خدمة الدفع بمحطة الدفع الإلكتروني(TPE) ومجمل الإحصائيات المرتبطة بالمبالغ المالية والمعاملات المصرفية التي سجلت خلال السنوات القليلة الماضية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تطور استخدام التكنولوجيا المالية في الجزائر وتأثيرها على نمو المعاملات المصرفية خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 لغاية 2023، من خلال تسليط الضوء على أبرز الخدمات التي أصبحت تُنفذ بفضلها. وتشمل هذه الخدمات تحويل الأموال، فتح الحسابات، وسداد الفواتير عبر التطبيقات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مع التركيز على ما حققته من سرعة وسهولة في العمليات المصرفية، وانعكاس ذلك على زيادة حجم المبالغ المالية المتداولة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم بشكلٍ كبير في إثراء الحقل المعرفي المتعلق بالتكنولوجيا المالية. فمن الناحية النظرية، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لمفهوم التكنولوجيا المالية وتشابكاته مع مفاهيم حديثة أخرى كتقنية البلوكشين وأنظمة الدفع الإلكتروني والقضايا المتعلقة بالأمن السيبراني. كما تهدف إلى إبراز الإمكانات الهائلة التي تتيحها هذه التكنولوجيا، إلى جانب التحديات الأمنية المعقدة التي تواجهها. أما من الناحية التطبيقية، فتسعى الدراسة إلى استكشاف التطورات الملحوظة في وسائل الدفع المبتكرة ضمن إطار التكنولوجيا المالية، وتقييم أثر هذه التطورات على كفاءة العمليات المصرفية وشموليتها. وبذلك،

تساهم الدراسة في توسيع آفاق البحث العلمي في هذا المجال الحيوي، وتقديم رؤى قيمة لصناع القرار والممارسين في القطاع المالي.

I- الإطار النظري

I- 1-تعريف الأكاديميين لتكنولوجيا المالية

قدم فليمنغ تعريفا لتكنولوجيا المالية جاء فيه أن "التطبيقات التكنولوجية التي تهدف إلى تحسين وتوسيع نطاق الخدمات المالية من خلال استخدام الابتكارات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين والمدفوعات الرقمية". (فليمنغ، 2007، صفحة 45)

من جهته يرى محمد العساف أن "التكنولوجيا المالية تمثل تقاطعاً بين التكنولوجيا والخدمات المالية، حيث تهدف إلى تحسين الكفاءة، خفض التكاليف، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية من خلال الحلول الرقمية الحديثة". (العساف، 2019، صفحة 45)، كما يضيف أيضا علي الموسوي أن التكنولوجيا هي "استخدام الأدوات التقنية الحديثة مثل التطبيقات الذكية وسلاسل الكتل في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، مما يسهم في تسريع العمليات وتقليل التكاليف." (الموساوي، 2019، صفحة 68)

I-2-تعريف الهيئات الدولية

أعطى صندوق النقد الدولي التكنولوجيا المالية على أنها "التطبيقات التقنية التي تُستخدم لتحسين كفاءة تقديم الخدمات المالية وتقليل التكاليف وتعزيز الوصول إلى هذه الخدمات". (FMI, 2019, p. 07)

من جهته أيضا، أشار البنك الدولي التكنولوجيا المالية بأنها "التقنيات التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتحسين فعاليتها، بما يشمل المدفوعات الرقمية، التمويل الجماعي، والعملات الرقمية". (WorldBank, 2020, p. 12)، يضيف أيضا مجلس الاستقرار المالي المعروف باسم Financial Stability Board – FSB أن التكنولوجيا المالية هي "الابتكارات التكنولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات مالية جديدة، ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على الأسواق والمؤسسات المالية وكيفية تقديم الخدمات المالية". (FinancialStabilityBoard, 2017, p. 2)

I-3-تحليل التعاريف الواردة في شأن التكنولوجيا المالية والمقارنة بينها :

أ- أوجه الاتفاق:

نلاحظ أن مجمل التعاريف تتفق على أن التكنولوجيا المالية:

- تقوم على الابتكارات التكنولوجية من أجل تحسين العمليات المالية؛
- تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، مثل تقليل التكاليف، أو تعزيز الفعالية في تقديم الخدمات المالية؛
- تؤثر بشكل كبير على المؤسسات المالية، سواء على مستوى العمليات، المنتجات، أو حتى النماذج التجارية.

ب- أوجه الاختلاف:

يقدم الجدول التالي أوجه الاختلاف في تعريف التكنولوجيا المالية بين ثلاثة مؤسسات مالية دولية من حيث ثلاث عناصر: نطاق التأثير، التقنيات المحددة، الجوانب التنظيمية، التوجه العام

الجدول رقم(01): أوجه الاختلاف في تعريف التكنولوجيا المالية من قبل المؤسسات المالية الدولية.

العنصر	البنك الدولي	صندوق النقد الدولي	مجلس الاستقرار المالي
نطاق التأثير	يتحدث عن تقنيات محددة مثل المدفوعات الرقمية.	يركز على تحسين الكفاءة والوصول.	يشمل الأسواق والمؤسسات المالية.
التقنيات المحددة	أشار إلى العملات الرقمية والمدفوعات الرقمية.	لم يحدد تقنيات بعينها.	لم يذكر تقنيات محددة.
الجوانب التنظيمية	يركز على الشمول المالي أكثر من التنظيم.	لا يشير إلى الجوانب التنظيمية.	يناقش القضايا الإشرافية.
التوجه العام	تعزيز الشمول المالي.	تحسين كفاءة الخدمات.	تأثير استراتيجي واسع.

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال ما سبق، وحسب هذه التعاريف فإن التكنولوجيا المالية تعني استخدام التقنيات الحديثة مثل المدفوعات الرقمية، الذكاء الاصطناعي من أجل تحسين الكفاءة، تقليل التكاليف، وتوسيع الوصول للخدمات المالية. وهي تركز بصفة خاصة على تعزيز الشمول المالي وأتمتة العمليات المالية لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وأسرع.

I-5- مزايا التكنولوجيا المالية :

أحدثت التكنولوجيا المالية تحوّلًا جذريًا في صناعة الخدمات المالية بفضل التطور التكنولوجي السريع الذي أتاح تحسين الخدمات المصرفية والاستثمارية، وساعد في تقديم حلول مبتكرة للأفراد والشركات على حد سواء. فيما يلي أبرز مزايا التكنولوجيا المالية:

I-5-1- الشمول المالي : حسب البنك الدولي فإن هذا المفهوم الحديث يشير إلى توفير الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض أو تلك التي تعيش في المناطق النائية، بهدف تحقيق العدالة الاقتصادية. يركز الشمول المالي على تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية، التمويلات الصغيرة، التأمين، وخدمات الدفع بأسعار معقولة مع ضمان الجودة والشفافية. (البنك_الدولي، 2018، صفحة 05) وحسب نفس الهيئة أيضا، فإن الشمول المالي يسمح بتمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية (مثل الحسابات البنكية، الائتمان، وخدمات الدفع وغيرها) بطريقة ميسورة التكلفة ومستدامة، مع مراعاة احتياجات الفئات المحرومة اقتصاديًا وجغرافيًا، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الفقر.

I-5-2-أتمتة العمليات : يشير Michel Dupont إلى أن ذلك يعني تدخل الأنظمة التكنولوجية المختلفة والمطورة بشكل آمن لتنفيذ العمليات المالية دون تدخل بشري مباشر، بهدف زيادة الكفاءة في العمل المصرفي والخدمات المالية، خفض التكاليف، وتقليل الأخطاء البشرية، ويظهر أدائها أكثر في مجالات متعددة مثل إدارة المدفوعات، تقييم المخاطر، وكذلك تخصيص الخدمات المصرفية. (Dupont, 2018, p. 72)

I-5-3-تحقيق السرعة والكفاءة في المعاملات :حسب صندوق النقد الدولي، فإن التكنولوجيا المالية عندما تستخدم التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي تساعد في تحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة فإن ذلك يسمح بإجراء المعاملات المالية بشكل أسرع وأكثر كفاءة من الأنظمة التقليدية، مما يقلل من التأخير ويزيد من سرعة تنفيذ المعاملات، ويوفر القدرة والإمكانية للمستخدمين على إجراء معاملات مالية سريعة (مثل دفع الفواتير أو التحويلات) في أي وقت ومن أي مكان، وبالتالي تسريع العمليات المالية. (صندوق_النقد_الدولي، 2017، صفحة 12)

II-1- تعريف المعاملات المصرفية :

حسب منير إبراهيم الهندي فإن المعاملات المصرفية هي الأنشطة التي تشمل قبول الودائع، منح القروض، وتقديم خدمات مالية لتحقيق الربح (الهندي، 1996، صفحة 04)
وفي تعريف آخر يرى فريدريك ميشكن أن المعاملات المصرفية تشمل جميع الأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، مثل قبول الودائع، تقديم القروض، إدارة الأصول المالية، وتوفير خدمات مالية متنوعة، بهدف تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الربح. (ميشكن، 2018، صفحة 12)

من جهته، يرى محمد عبد الله النجار أن المعاملات المصرفية تمثل الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية والإسلامية لتلبية احتياجات العملاء، بما في ذلك التمويل والإيداع والاستثمار. (النجار، 2010، صفحة 67). كما يري وهبة الزحيلي أن المعاملات المصرفية هي الوسائل التي تعتمدها البنوك لتقديم تسهيلات نقدية وخدمات مالية تتناسب مع احتياجات العملاء. (الزحيلي، 2010، صفحة 578)

من جانب آخر، وحسب صندوق النقد الدولي فإن المعاملات المصرفية هي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك لتعزيز الاستقرار المالي وتوفير تسهيلات التمويل للأفراد والشركات، بما يدعم الاقتصاد الكلي. (FMI, Financial Sector Assessment: A Handbook, 2020, p. 15)
بينما يرى البنك الدولي أن المعاملات المصرفية تشمل الأنشطة التي تساهم في تعبئة المدخرات، تقديم القروض، ودعم التجارة الدولية عبر الخدمات المصرفية. (World_Bank, 2015, p. 22)
من أجل التوسع أكثر نضيف رؤية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) للمعاملات المصرفية التي ترى فيها مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لتعزيز الوصول إلى رأس المال وتسهيل التدفقات النقدية. (OECD، 2018، صفحة 10)
إضافة لذلك وحسب مجموعة العشرين فإن المعاملات المصرفية هي الآليات التي تعتمدها البنوك والمؤسسات المالية لضمان الوصول الشامل إلى التمويل وتحفيز النمو الاقتصادي. (G20، 2019، صفحة 18)
ما يمكن ملاحظته هو أن التعريفات الأكاديمية حول المعاملات المالية توفر رؤى شاملة، ومتعددة الجوانب من مدارس فكرية مختلفة، غير أنها في بعض الأحيان تكون أقل ارتباطًا بالواقع العملي وتفتقر إلى معالجة قضايا حديثة مثل التكنولوجيا المالية أو الأزمات الاقتصادية العالمية.
بينما تقدم الهيئات الدولية تعريفات عملية ومحدثة، تركز على قضايا معاصرة مثل الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، التدفقات النقدية والاستثمار وغيرها من المفاهيم الأخرى، ترتبط

مباشرة بالسياسات والإجراءات التنظيمية التي تؤثر في الاقتصاد العالمي. غير أنه ومن ناحية أخرى قد تكون بعض التعاريف محدودة النطاق لأنها مصممة لحل قضايا معينة أو تحقيق أهداف محددة، كما تفتقر أحيانًا إلى التحليل النظري العميق الذي يقدمه الأكاديميون.

II-2 - وظائف المعاملات المصرفية :

تُعدُّ المعاملات المصرفية العمود الفقري للنظم الاقتصادية الحديثة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تسيير الأنشطة الاقتصادية ودعم التنمية، وتأخذ المعاملات مكانتها الهامة من خلال دورها في الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، مما يسهم في تحسين استخدام الموارد المالية وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

تعمل البنوك كمحور رئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وتحويلها إلى قروض للاستهلاك أو تمويل للمشاريع الاقتصادية التي تُسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

وبالنظر لتطور المعاملات المصرفية في وقتنا الحالي نجد أن لها وظائف عديدة، وواسعة، تعطي العملاء القدرة على اتخاذ قرارات مالية فعّالة. ومن هذه الوظائف نجد:

II-2–1- قبول الودائع : تعد هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية للمعاملات المصرفية، حيث تقوم البنوك

بقبول الودائع من الأفراد والشركات على شكل حسابات جارية أو توفير أو ودائع لأجل، مع توفير ضمان الأمان والسيولة. (محمود ص.، 2020، صفحة 45)

تعتبر الأموال المقبولة هنا كمصدر من مصادر تمويل للبنوك، ويتم استخدام تلك الودائع لتمويل الأنشطة المصرفية المختلفة مثل تقديم القروض والاستثمارات لمختلف العملاء.

وتلجأ البنوك لقبول الودائع من أجل توفير الأمان للأموال من جهة وتجميعها لتقديم المزيد من القروض وتعزيز السيولة بالبنك من جهة أخرى.

II-2–2- منح القروض والتسهيلات الائتمانية : تشمل هذه العملية تقديم التمويل للأفراد والشركات من خلال القروض القصيرة والطويلة الأجل، والتسهيلات الائتمانية مثل السحب على المكشوف أو الخصم التجاري، بهدف تعزيز الاقتصاد وتحفيز الاستثمارات. (الحسن، 2018، صفحة 112)

II-2-3- إدارة عمليات الدفع: تتيح البنوك إدارة عمليات الدفع عبر الشيكات، الحوالات المصرفية، وبطاقات الدفع الإلكتروني، مما يسهل المعاملات التجارية ويعزز كفاءة النظام المالي. (شريف، 2019، صفحة 67)

II-3- أهمية القطاع المصرفي

حسب العديد من الأكاديميين فإن القطاع المصرفي له دورا حيويا في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي، فهو وسيطا ماليا يعمل على تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين وتوجيهها لتمويل الأنشطة الاستثمارية وتوفير السيولة اللازمة لاحتياجات هؤلاء الأعوان في الوقت المناسب.

وحسب خالد أحمد عبيد فإن القطاع المصرفي يساهم في استقرار النظام المالي عندما يضمن أمان الأموال المودعة وتحقيق الثقة بين العملاء والبنوك من جهة، كما يساعد البنوك المركزية في التحكم بعرض النقود، وتنظيم مستويات التضخم، وتحفيز النمو الاقتصادي عبر أدوات مثل أسعار الفائدة والاحتياطيات النقدية. (عبيد، 2022، صفحة 62)

ويضيف عمر يوسف نصار أن القطاع المصرفي يُسهم في دعم التجارة الدولية عبر خدماته المختلفة، مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، مما يُسهل حركة التجارة بين الدول. (نصار، 2017، صفحة 91)

يرى سمير محمد ابراهيم أنه يُعزز الابتكار المالي من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة، مثل الأنظمة المصرفية الرقمية، التي بدورها تُحسن الكفاءة التشغيلية وتوسع نطاق الخدمات لتشمل فئات أوسع في المجتمع. (ابراهيم، 2021، صفحة 73)

إذن بفضل دوره الحيوي في دعم السيولة، تعزيز الاستثمار، واستقرار الاقتصاد، يُعتبر القطاع المصرفي العمود الفقري للنظام الاقتصادي. كما يُسهم بشكل فعّال في التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع التي تحقق منافع اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل.

II-الدراسة التطبيقية

II-4- و اقع المعاملات والخدمات المصرفية في الجز ائر

شهدت المعاملات المصرفية في الجزائر تطورًا ملحوظًا بفضل مجموعة من العوامل المحفزة، حيث أسهمت كل من إصلاحات النظام المالي في تحرير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته،

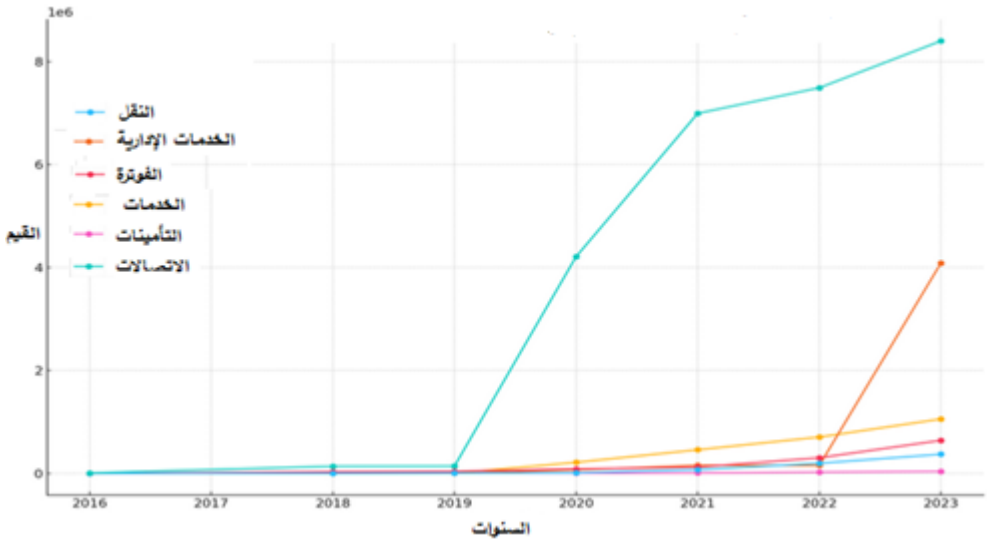
كما أن فتح المجال أمام البنوك الأجنبية وتوسيع نطاق الصيرفة الإسلامية دفع أيضا في هذا الاتجاه. من جهة أخرى أدى التحول الرقمي إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية نسبيا من خلال اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني والتطبيقات البنكية المبتكرة. كما أن التشريعات المالية الحديثة ساعدت على تنظيم القطاع المصرفي وتشجيع الابتكار في تقديم الخدمات. في الوقت ذاته، ساهم الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية، مثل القروض والخدمات الإسلامية، في تعزيز نمو القطاع المعني، مما فرض وضعا ملحا لتحسين البنية التحتية المصرفية وخلق بيئة مواتية للنهوض بالخدمات المصرفية.

II-4– 1- خدمة الدفع عبر الأنترنت

أصبح الدفع عبر الإنترنت باستخدام بطاقة الدفع بين البنوك (CIB) متاحًا رسميًا في الجزائر منذ أكتوبر 2016، حيث بدأ بتقديم الخدمة لكبار مؤسسات الفوترة مثل شركات المياه والطاقة والاتصالات والتأمين والنقل الجوي. ويوجد حاليًا 528 موقعًا تجاريًا في هذا النظام، وقد بلغ إجمالي المعاملات 52,174,583 منذ إطلاقه. بعد انضمام بريد الجزائر إلى مجموعة الدفع الإلكتروني (GIE Monétique) وتفعيل التشغيل البيني بين بطاقتي CIB و EDAHABIA في جانفي 2020، ومنذ ذلك الحين أصبحت الإحصاءات تشمل معاملات كلا البطاقتين.

ما نلاحظه على الشكل الموالي هو تطور في عدد المعاملات يمكن تفسيره على أنه انعكاس لتقدمً ملموسً في البنية التحتية الرقمية التي انتشرت في كل أنحاء الجزائر، كما أنه يبرز تلك الثقة المتصاعدة في كفاءة أنظمة الدفع الإلكتروني والتي أدت إلى اندماج المزيد من الخدمات في النظام المصرفي الإلكتروني، حيث اصبحت تشكل عدة قطاعات حيوية غرار الفوترة والاتصالات، كما هناك نشاطات أخرى بدأت تعرف نموا لمعاملاتها المالية عبر الأنترنت مثل قطاع التأمين الذي بدأ ينتقل من مراحل متأخرة إلى مراحل مقبولة بداية من سنة 2018.

الشكل(01): مخطط بياني لتطور المعاملات المالية المدفوعة في الجزائر عبر الإنترنت حسب قطاع النشاط من سنة 2016 إلى 2023:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي
www.giemonetique.dz

من خلال الاحصائيات المنشورة مؤخرا، لاحظنا أن عدد المعاملات ككل شهدت تطورًا ملحوظًا في جميع القطاعات، حيث ارتفع عددها إلى أكثر من 8.4مليون معاملة في عام 2023 بعد أن كانت أرقام محدودة جدًا في عام 2016.

كما يمكن لنا تسجيل الملاحظات التالية أيضا:

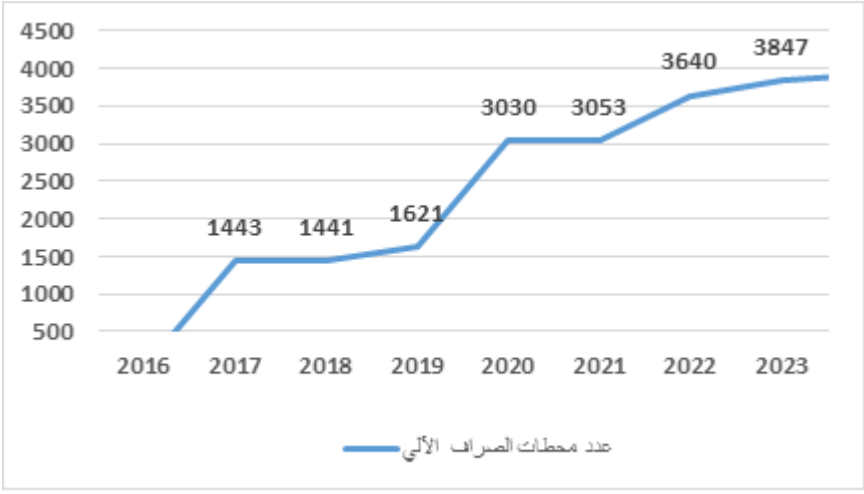
- **هيمنة قطاع الاتصالات :**تسيطر المعاملات المتعلقة بقطاع الاتصالات على الحصة الأكبر، مما يعكس الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية والإنترنت في مختلف جوانب الحياة. هذا الأمر يدل على نجاح استراتيجيات شركات الاتصالات في توفير خدمات دفع إلكتروني سهلة ومريحة لأفراد المجتمع الجزائري .
- **تنوع القطاعات :**زيادة على القطاع المذكور سابقا، تشهد قطاعات النقل والتأمين وخدمات الفواتير نمواً ملحوظاً، مما يشير إلى توسع نطاق قبول الدفع الإلكتروني في مختلف المجالات. هذا التنوع يعكس جهود المؤسسات الحكومية والخاصة في تشجيع التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات .

- **تأثير الأحداث العالمية :** الزيادة الكبيرة في المعاملات الخاصة بقطاعي "الخدمات" و"المصالح الإدارية" بدءًا من عام 2020 قد تكون مقرونة بعدة أحداث، حيث لجأ العديد من الأفراد والشركات إلى تبني الحلول الرقمية من أجل تجاوز تأثيرات تلك الأحداث.

II-4– 2- خدمة السحب من الصراف الآلي

تعتبر خدمة سحب الأموال من الصراف الآلي (ATM) في الجزائر خدمة أساسية وميسرة للعديد من المواطنين، هذه الخدمة تتيح سحب مبلغ معين من الحساب البنكي أو الحساب الجاري البريدي في أي وقت وفي العديد من الأماكن، وذلك باستخدام البطاقة المصرفية. الجدول التالي عدد محطات الصراف الآلي منذ 2016 إلى 2023.

الشكل (02): تطور عدد محطات الصراف الآلي(ATB) في الجزائر

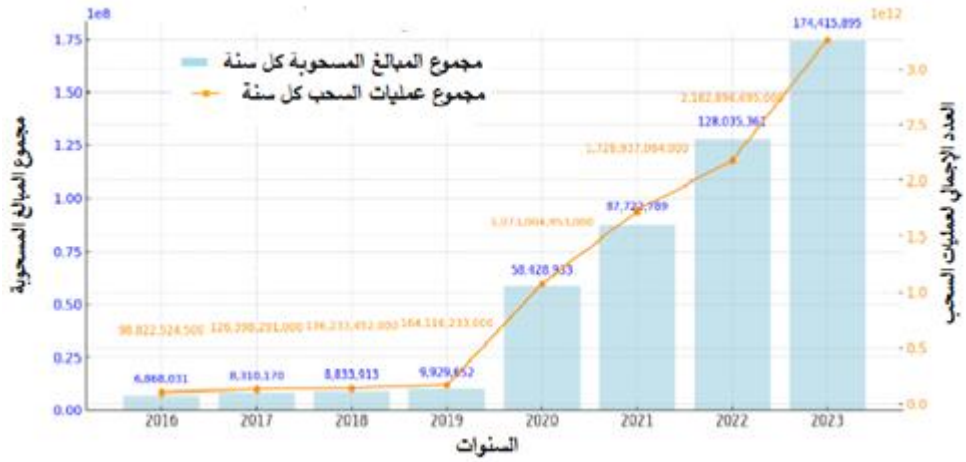


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي
www.giemonetique.dz

يشير المنحنى البياني إلى زيادة مستمرة في عدد أجهزة الصراف الآلي العاملة في الجزائر منذ عام 2016. هذا يدل على تزايد الاعتماد على الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسع شبكة الصراف الآلي لتلبية احتياجات المتعاملين، إضافة لذلك يلاحظ تسارع في وتيرة زيادة عدد هذه الأجهزة خلال السنوات الأخيرة، خاصة بين عامي 2020 و2023 مما يُظهر جهود البنوك الجزائرية ومؤسسة

بريد الجزائر لتوسيع نطاق خدماتها الإلكترونية وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الذاتية.

الشكل (03): تطور عمليات السحب والمبالغ المسحوبة بملايير الدينار الجزائري من محطات الصرّاف الآلي في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2023.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي
www.giemonetique.dz

يشير المنحنى إلى زيادة ضخمة في عدد عمليات السحب والمبالغ المسحوبة خلال الفترة الممتدة من 2016إلى 2023، حيث ارتفع العدد الإجمالي لعمليات السحب من 6,868,031عملية في عام 2016 إلى 174,415,895عملية في عام 2023، بمعدل نمو يزيد عن 25ضعفًا.

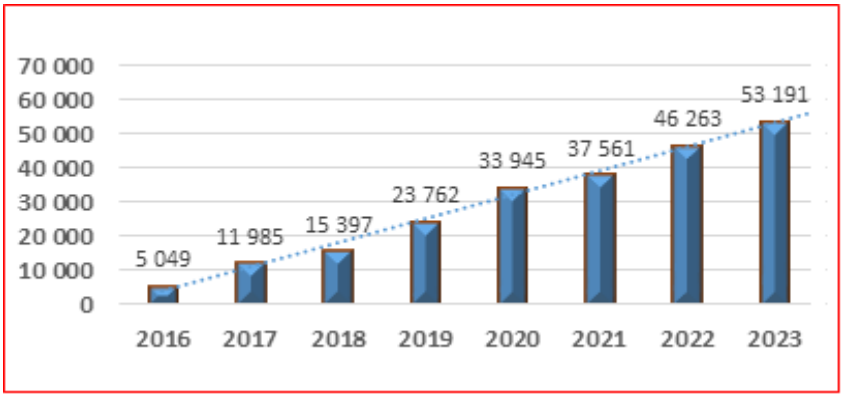
كما تضاعفت المبالغ المسحوبة بشكل كبير من 98.8مليار دينار جزائري في 2016 إلى 3,262.2 مليار دينار جزائري في 2023، ما يشير إلى زيادة ضخمة في الطلب على السيولة النقدية.

II-4– 3- خدمة الدفع بمحطة الدفع الإلكتروني(TPE)

محطة الدفع الإلكتروني (Terminal de Paiement Électronique - TPE) هي جهاز إلكتروني يستخدم لتمكين المعاملات المالية عن طريق بطاقات الدفع البنكية أو الائتمانية، هذه التقنية تُعتبر جزءًا أساسيًا من التحول الرقمي في الأنظمة المالية الحديثة، وتساهم في تسهيل وإتمام عمليات الشراء والدفع بطريقة آمنة وسريعة.

مع استمرار تطور التكنولوجيا وزيادة وعي التجار والمستهلكين، يُتوقع أن تصبح هذه الخدمة جزءًا أساسيًا من الحياة اليومية والمعاملات التجارية في الجزائر. الشكل التالي يعطي نظرة حول تطور عدد محطة الدفع الإلكتروني (TPE) المستغلة.

الشكل(04): تطور عدد محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر ما بين سنة 2016 و أكتوبر 2023

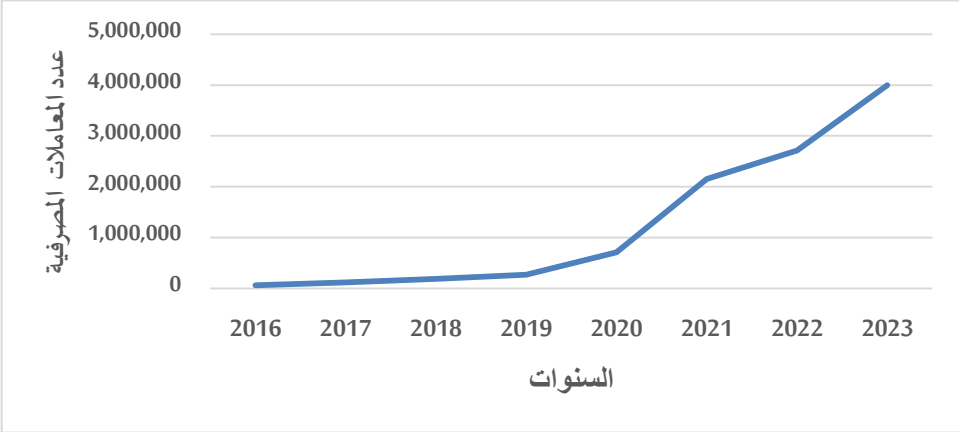


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي
www.giemonetique.dz

من خلال المخطط البياني نلاحظ أن هناك زيادة سنوية ملحوظة في عدد محطات الدفع الإلكتروني، مما يدل على تبني متزايد لتقنيات الدفع الإلكتروني، حيث نسجل تضاعف العدد حوالي 12مرة خلال 8 سنوات ويعبر ذلك عن معدل نمو سنوي مرتفع للغاية.

سنة 2019 شهدت زيادة كبيرة، حيث وصل عدد المحطات إلى 23762، بزيادة تقارب 54 %مقارنة بعام 2018. كما يمكننا ملاحظة أن هناك نمو سنوي معتبر لهذا النوع من المحطات بين 2016 و2023 مما يُظهر اعتمادًا سريعًا لتقنيات الدفع الإلكتروني في السوق. خلال السنوات الأخيرة لجأ العديد من التجار والمستهلكين إلى الدفع الإلكتروني كبديل آمن وسريع مما يشير إلى أن التحول الرقمي أصبح ضرورة وليس خيارًا، وهذا يتطلب توسيع البنية التحتية الرقمية، وتوفير حلول دفع مبتكرة مثل أجهزة الدفع المحمولة أو الدفع بالهاتف.

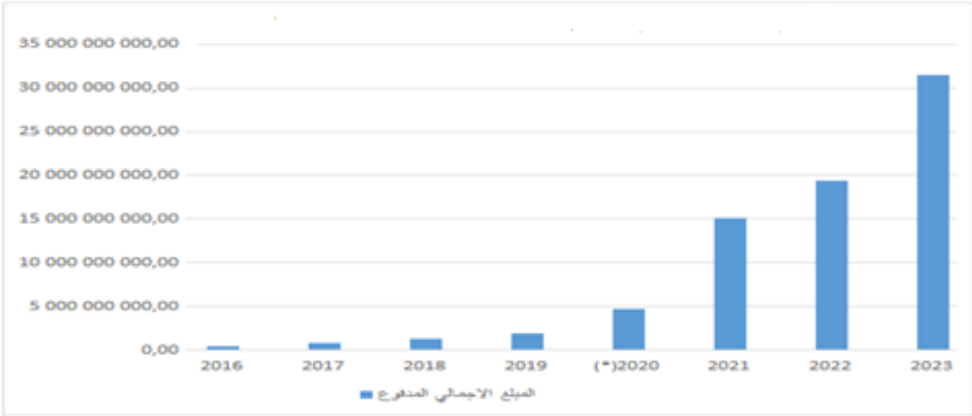
الشكل(05): تطورعدد المعاملات بواسطة محطات الدفع الإلكتروني من سنة 2016 إلى 2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي www.giemonetique.dz

الشكل الموالي يوضح تطور المبلغ الإجمالي المدفوع باستخدام محطات الدفع الإلكتروني (TPE) خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2023.

الشكل(06): تطور المبالغ الإجمالية بمليارات الدينار الجزائري والمدفوعة باستخدام محطات الدفع الإلكتروني (TPE) ما بين عام 2016 و2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات موقع تجمع النقد الآلي www.giemonetique.dz

من خلال الشكل 06 يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تسجيل نمو متسارع حيث نجد أن المبلغ الإجمالي المدفوع باستخدام محطات الدفع الإلكتروني شهد زيادة كبيرة جدًا على مر السنوات المذكورة؛
- في عام 2016، بلغ الإجمالي حوالي 444.5مليون، بينما وصل في عام 2023 إلى أكثر من 31.5مليار دينار جزائري، أي تضاعف بمقدار 70مرة تقريبًا خلال 7 سنوات؛
- بين عامي 2019 و2020، تضاعف المبلغ الإجمالي المدفوع بأكثر من 2.5مرة (من حوالي 1.9 مليار دينار جزائري إلى 4.7 مليار جزائري). حيث رافق ذلك استخدام وسائل الدفع الإلكتروني لتقليل التعامل النقدي؛
- في عام 2021، ارتفع الرقم بشكل هائل إلى 15.1مليار جزائري، مما يشير إلى انتشار واسع لهذه التقنية بعد 2019؛
- بعد عام 2021 بدأ نمو المبالغ المدفوعة بالاستمرار في النمو وبمعدلات أكثر استقرارا؛
- بين عامي 2022 و2023 زاد المبلغ بحوالي 12 مليار دينار جزائري مما يعكس استدامة النمو في استخدام هذه الخدمة.

خاتمـــــــة

جاءت هذه الدراسة لتكشف عن دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2016-2023، حيث شهدت الجزائر تحولا رقميا سريعا في التكنولوجيا المالية مما انعكس ايجابيا على الخدمات المصرفية، ويتجلى ذلك في توفير الخدمات المالية للعديد من الفئات التي كانت خارج النظام المالي التقليدي. في النهاية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

1. زيادة كبيرة في عدد المعاملات المالية عبر الانترنت خصوصا بعد سنة 2019، مما يُظهر تحولا هيكليا في طريقة إدارة الأفراد والشركات لمعاملاتهم المالية؛
2. انتشار أوسع لخدمات الصراف الآلي (ATM) وهو مؤشر على تحسن البنية التحتية المصرفية في الجزائر، وهذا يدعم تحقيق الشمول المالي؛
3. زيادة استخدام محطات الدفع الالكتروني(TPE) وهو دليل على قبول أوسع لوسائل الدفع الحديثة في القطاعات التجارية والخدمية .
4. الخدمات الذاتية للزبائن عبر الصرافات الآلية وتطبيقات الانترنت في الجزائر، أديا إلى تسريع العمليات المصرفية وتقليل التكاليف التشغيلية و تقليل اكتظاظ الزبائن في المناسبات والمواسم عن المؤسسات المصرفية.

5. زيادة المعاملات المالية باستخدام التكنولوجيا المالية يشير إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة مستوى الأمان.
6. زيادة الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية واندماج شرائح كبيرة من السكان كانت سابقا تعاني من الإقصاء المالي، مثل سكان المناطق الريفية أو الأفراد ذوي الدخل المحدود. من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت.
7. خلصت الدراسة أيضا إلى أن التكنولوجيا المالية ستواصل أداء دورها الحيوي في تطوير المعاملات المصرفية في الجزائر، مع ضرورة تعزيز السياسات الأمنية لضمان حماية بيانات المستخدمين والحفاظ على ثقة العملاء.
8. تشجيع الدولة الجزائرية للتحول الرقمي في القطاع المالي يُعد تمهيداحنو اقتصاد رقمي متكامل، و يعكس التزامًا طويل الأمد بالتحول نحو مجتمع غير نقدي، وهو أيضا هدف استراتيجي يعزز الشفافية، ويُقلل من التكاليف المرتبطة بالنقد، ويُدعم نمو الاقتصاد الرسمي.

التوصيات

بعد تقديم مختلف النتائج التي توصلنا إليها من خلال العرض والتحليل لتطور استخدام تكنولوجيا المالية في الجزائر وانعكاساته على المعاملات المصرفية يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات نراها ضرورية من أجل مواصلة حصد النتائج الايجابية:

- ❖ تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الاستثمار في شبكات الأنترنت؛
- ❖ تبني تقنيات متقدمة لتعزيز أمن البيانات والأنظمة المصرفية؛
- ❖ تنويع الخدمات المصرفية والالكترونية لتلبية احتياجات العملاء؛
- ❖ توسيع عمليات التوعية وزرع ثقافة التعاملات المصرفية الالكترونية؛
- ❖ تقديم حوافز الانتقال إلى التعاملات الرقمية.

قائمة المراجع

أحمد شريف. (2019). الخدمات المصرفية الإلكترونية. تونس: دار الفكر العربي.
أحمد علي محمود. (2021) تقنيات البلوكشين وتطبيقاتها في الاقتصاد الرقمي. القاهرة: دار النشر للمعرفة.
أحمد محمد عبدا لله (2020) الدفع الإلكتروني وتطور نظم المدفوعات. القاهرة: دار النشر العلمية.
البنك الدولي (2018). تعزيز الشمول المالي في العالم. واشنطن: البنك الدولي للنشر.

خالد أحمد عبيد (2022). البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية. المغرب: دار النهضة للنشر.

خالد أحمد مرسي (2021). الأمن السيبراني والتحول الرقمي: تحديات وحلول. بيروت: دار العلوم الحديثة.

سمير محمد ابراهيم (2021). إدارة الأموال والخدمات المصرفية. لبنان: دار الصفوة للنشر.

صالح، محمود (2020). المصارف والنقود. الجزائر: دار الكتاب الجامعي.

صندوق النقد الدولي (2017). التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واشنطن:

علي الحسن (2018). النظام المصرفي: المفاهيم والتطبيقات. مصر: دار المعرفة.

علي الموساوي (2019). التكنولوجيا المالية: التطبيقات والفرص في العالم العربي. بيروت: دار الثقافة للنشر.

عمر يوسف نصار (2017). الخدمات المصرفية الإسلامية: دراسة مقارنة. الأردن: دار الجديد للنشر.

فليمنغ (2007). التكنولوجيا المالية: التحول الرقمي في الخدمات المالية. نيويورك: دار النشر الأكاديمية.

محمد العساف (2019). التكنولوجيا المالية: التطورات والتحديات في العالم العربي. القاهرة: دار الفكر العربي.

محمد عبد الله النجار (2010). الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الحديثة، مصر، ص67. القاهرة: دار النهضة العربية،

منير إبراهيم الهندي (1996). إدارة البنوك التجارية. القاهرة: كلية التجارة.

وهبة الزحيلي (2010). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر.

Financial Stability Board. (2017). *Financial Stability Implications from FinTech: Supervisory and Regulatory Issues that Merit Authorities' Attention.* Basel: FSB.

FMI. (2019). *The Rise of Fintech: Opportunities and Challenges for Financial Inclusion.* Washington.

Frederic S. Mishkin. (2018). *Economics of Money, Banking, and Financial Markets.* United States: Pearson Publishing.

G20. (2019). *Inclusive Banking Strategies.* Tokyo: G20 Publishing.

International Monetary Fund. (2022). *Cybersecurity in Financial Services: Challenges and Opportunities.* Washington, D.C.

Michel Dupont. (2018). *Automatisation et finance : nouvelles perspectives.* Paris: Éditions Financières Modernes.

OECD. (2018). *Global Banking Framework.* Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development Publishing.

World Bank. (2015). *Banking the Poor: A Handbook for Policy Makers*, 1st Edition, p. 22. United States: World Bank Publishing.

WorldBank. (2020). *Digital Financial Services: Enabling Financial Inclusion.* Washington D.C: World Ba

Www.giemonetique.dz